الدكتور قاسم سلام لـــــ

الوقوف إلى جانب الرئيس هادي لتجـــ

دعا الدكتور قاسم سلام رئيس المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية الى التحلي بروح الوفاق الوطني والعمل على إنجاح وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني والدخول في مرحلة جديدة مرتكزة على روح الوفاق والتصالح والتسامح.

وقال في حوار أجرته معه صحيفة «الميثاق» إن استمرار خلافات الماضي وروح المكايدة من أهم معوقات تنفيذ مخرجات الحوار التي تؤسس اليمن الحديث.. مشدداً على كافة الأحزاب مساندة الرئيس عبدربه منصور هادي ليتمكن من إخراج البلد من هذه الأزمة التي كادت أن تعصف باليمن خلال الاعوام الماضية، وانتقد في معرض حديثه تصرفات المبعوث الأممي جمال بن عمر التي وصفها بالمنحازة الى بعض الاطراف السياسية ضد البعض الآخر .. معتبراً ذلك محاولة يائسة للالتفاف على المبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن والعودة بالأزمة الى نقطة الصفر .. فإلى نص الحوار ..

حوار /عارف الشرجبي

الحديث عن الأموال المنهوبة كلام للمزايدة والاستهلاك السياسي وتلغيم الوفاق

ننتظر تشكيل لجنة صياغة الدستور وإنجاز مهامها في أبريل القادم

نتطلع لإجراء الانتخابات البرلمانية في يوليو المقبل

حكومة ما بعد الانتخابات البرلمانية ستوكل إليها عملية التقسيم الإداري الجديد

● بداية كيف تقرؤون المشهد السياسي في ضوء اختتام مؤتمر الحوار الوطني وتنفيذ مخرجاته؟

- قبل الحديث عن المشهد السياسي لابد من القول إن مخرجات الحوار أتت تعبيراً عن القاعدة التي عرفنا بها بالحكمة اليمانية.. هذه القاعدة هي التي حكمت المتحاورين بمؤتمر الحوار بقيادة الرئيس المناضل عبدربه منصور هادي الذي أثبت قدرة فريدة على لم الشتات التي عاشته اليمن خلال العامين الماضيين والذي كان المرجعية العليا للمتحاورين في كثير من قضايا الاختلاف والتوجهات والآراء داخل اللجان التسع في قاعات الحوار، وفعلاً استطاع تقريب وجهات النظر في العديد من القضايا وحسم البعض بطريقته التي تجلت فيها كثير من أسس الحكمة اليمانية.

وعودة للإجابة عن سؤالك عن المشهد السياسي أقول إنه مشهد تتداخل فيه فرحة الانتصار وحالة من حالات الترقب وحالة من حالات النزول الميداني لتنفيذ وترجمة مخرجات الحوار في مختلف الحقول التي كانت تناقش في المؤتمر.

● في تصورك ما هي الأولويات التي يجب البدء في تنفيذها ضمن مخرجات مؤتمر الحوار؟

- من أهم الأولويات التي يجب البدء بها في المرحلة المقبلة هي الإعداد لمشروع الدستور الجديد وإنزاله الى الاستفتاء الشعبي وإنجازه، وهذا هو المدخل الرئيسي للدخول للدولة المدنية الحديثة كونه أي الدستور الدليل للولوج الى ساحة البناء الوطني الذي نتطلع اليه جميعاً وهذه المرحلة ينبغي أن يتفق عليها الناس على الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي أن يبادر للبحث لتشكيل اللجنة الدستورية التي ستعد مشروع الدستور ونحن في التحالف الوطني والمؤتمر الشعبي العام نرى أن على هذه اللجنة أن تنجز مهمتها في شهر ابريل القادم لكي ننتقل الى العمل النوعي المنظم والدخول الى المرحلة التي تليها وهي الاستفتاء على الدستور، وقد كان هناك شبه اتفاق داخل مؤتمر الحوار أن يتم الاستفتاء على الدستور في بداية شهر يونيو وبداية شهر يوليو لكي ننتقل الى المرحلة الثانية من الأولويات وهي الإعداد والتهيئة لإجراء الانتخابات النيابية على ضوء الدستور الجديد الذي تم الاستفتاء عليه والذي يفترض أن يحدد شكل الحكم هل هو رئاسي أم برلماني أم ما بينهما، وبالتالي نفترض أن نكون في شهر (يونيو) أن نكون قد أتممنا مسألة الدستور الجديد بحيث لا يأتي شهر يوليو إلا وقد أجرينا الانتخابات لبرلمان جديد ومن ثم نبدأ بالإعداد لإجراء الانتخابات الرئاسية لمرحلة قادمة بحيث يكون طبقاً للمبادرة الخليجية قد قام الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي بتكليف من يراه لتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات التي ستتم في شهر يوليو كما أشرت طبقاً لنتائج الانتخابات، ثم تقوم الحكومة طبقاً للدستور الجديد في إطار الضوابط التي يفترض العمل بها في عملية التقسيم الإداري الجديد سواء فيما يتعلق بنظام الأقاليم أو الولايات وعلاقتها بالدولة المركزية وبحيث تكون الحكومة من الكفاءات القادرة على استيعاب المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتربوية وغيرها من المتطلبات وفقاً لبرنامجها الذي يفترض أن تقدمه للبرلمان المنتخب للحصول على الثقة، وبالتالي يصبح لدينا دستور مستفتى عليه وبرلمان منتخب ورئيس منتخب أيضاً طبقاً للدستور الجديد، وكذلك حكومة جديدة، وهنا يحدث التكامل بين هذه المؤسسات الدستورية التي ستسهم بشكل إيجابي في تحديد ملامح اليمن الجديد سواءً فيما يتعلق بنظام الأقاليم والولايات أو المحافظات.. أما مسألة التفكير في حسم وتحديد الأقاليم من الآن قبل الاستفتاء على الدستور، فاعتقد أن هذا من الصعوبة بمكان خاصة إذا ما نظرنا الى أن الاقاليم والولايات أو المحافظات ستحتاج الى إمكانات ضخمة لا تتوافر الآن لدينا، ولذا أتصور أن مثل هذه العمليات قد تحتاج الى فترة زمنية من ثلاث الى خمسة أعوام حتى تستطيع إنشاء أقاليم متداخلة أو ولايات متداخلة أو ربما العودة للحديث عن محافظات بصلاحيات كاملة، وهذا بطبيعة الحال يحتاج الى توافق ورؤية ثاقبة للمشرع، وأتصور أن الحديث حول نظام الأقاليم دون النظر الى ما تطلبه من إمكانات مالية ضخمة وما تحتاجه من خبرة علمية، مهندسين جغرافيين، خبراء اجتماعيين، يشكلون جنوداً مجندة ينتشرون في المحافظات لمعرفة طبائع وخصائص الهيكلة التي ستقوم عليها المجالس المحلية لكل محافظة بكل إقليم، ففي الدول الاتحادية تشكل حكومات إدارية لتصريف الاعمال في إطار الأعمال، في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد مجلس نواب منتخب ومجالس شيوخ

لايمكن إنشاء أقاليم قبل الاستفتاء على الدستور

منتخبة في الولايات، لكنها مرتبطة بالدستور الامريكي الذي هو الحاكم للحركة السياسية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي تكون الأقاليم جميعها مرتبطة بالمركز والدستور الامريكي من أقوى الدساتير في العالم سواء الدستور الهندي أو الغاني أو الألماني أو دستور النمسا أو سويسرا التي يوجد فيها إدارات محلية في الأقاليم في ظل وجود مركزية في الدفاع والخارجية والاقتصاد والأمن، ولو نظرنا الى هذه الدول الاتحادية سنجد فيها ثلاث سلطات.. تشريعية وتنفيذية وقضائية وكل منها تراقب الأخرى، وهذا هو سر قوة الاتحاد النمساوي والاتحاد الألماني والأمريكي، وفي حالة الاختلاف بين أي من هذه السلطات يتدخل القضاء في الفصل بينهم.

وفي اليمن نحن الآن نفكر ببناء دولة مدنية حديثة تحت مسمى الجمهورية اليمنية الاتحادية بأقاليم أو ولايات، وفي تقديري في ظل هذه الصعوبات والتحديات في مسألة الاندماج بين الأقاليم بدأت أشعر بأن المرحلة تقتضي حواراً هادئاً ناضجاً موضوعياً بعيداً عن المناكفات والمزايدات، فلدينا 22 محافظة يمكن تسميتها ولايات أو محافظات وإعطائها صلاحيات كاملة في إدارة وتنظيم وتطوير ومعالجة قضايا الناس في إطار كل ولاية أو محافظة بما يحقق التوازن العملي بين السلطة المحلية والسلطة المركزية وفقاً للدستور النافذ والقوانين النافذة وفي هذه الحالة لن تكلف الدولة واحد في المائة 1% من تكاليف الانتقال الى نظام الأقاليم لأن الأقاليم المتداخلة تحتاج الى أموال وجهود وأمن واستقرار لأننا لا نستطيع أن نشرع في تقسيمات إدارية في ظل الصراعات والانفلات الأمني والتناقضات والتنافر والمزايدة، فلو أعطينا 22 محافظة صلاحيات كاملة بنفس الصلاحيات التي ستعطى للأقاليم ونعطيها فترة زمنية من ثلاث الى خمس سنوات

يجب أن تكون الأقاليم متداخلة كما كانت في دولة قتبان

نكون قد عملنا خلال هذه الفترة دراسات لواقع اليمن وكيفية بناء أقاليم متشابكة تشابكاً جذرياً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً بحيث يصبح التشابك ضمانة حقيقية لعدم حدوث أي انفكاك.

ربان ماهر

● كيف يمكن للرئيس هادي أن يضمد الجراح مع وجود من يعمل على توسيعها وبوتيرة عالية كما هو حادث اليوم في أكثر من منطقة؟

- الرئيس عبدربه منصور هادي هو رئيس اليمن ونائب رئيس المؤتمر وأمينه العام وهو حزب عريق وكبير في الساحة وكذلك أحزاب التحالف تعمل الى جانبه وهو غير منقطع عن هذه المكونات السياسية وعن القاعدة العريضة من المواطنين الذين خرجوا يصوتون له، وما كونه من علاقات اجتماعية مع كافة المكونات والشرائح الاجتماعية خلال العامين الماضيين من حكمه وما قبلها كما أن الرئيس هادي غير منقطع عن تجربة الثورة اليمنية 26 سبتمبر و14 أكتوبر مروراً بـ22 مايو وصولاً الى اليوم بما في ذلك فترة الأزمة السياسية التي تفجرت في عام 2011م وقد كان له إسهام كبير ومباشر في إنضاج المبادرة الخليجية والحوار الوطني وعلينا ألاَّ نتركه لوحده بل علينا أن نقف بجانبه ونتفاعل معه وأن ندلي بآرائنا فيما نراه صائباً، فهو إنسان قد يخطئ ويصيب، ولذلك هو بحاجة لكل الآراء التي تساعده في قيادة سفينة الوطن الى بر الأمان وتكون قراراته صائبة، أما إذا ظللنا ننظر الى الخطأ إن وجد ولا نشير اليه وحسب معرفتي بالرئيس هادي لا يرفض الأخذ بالآراء السديدة والا لما كان للحوار الوطني أن ينجح.

< يرى البعض أن الحروب التي تدور حالياً في مناطق صعدة والجوف وعمران وغيرها من المحافظات تأتي في إطار إعاقة مخرجات الحوار كيف ترى ذلك؟

- هناك نوعان من الحروب التي تدور الآن في اليمن، فهناك أعمال التقطعات والاعتداء على المعسكرات وقتل الضباط والأفراد وهذا يمكن تصنيفه ضمن عمليات الارهاب ويجب القضاء عليه لأنه تسبب في إزهاق الأرواح وإقلاق السكينة العامة وتعطيل المشاريع الاستثمارية والتنموية، وأياً كان مصدر هذه العمليات أو من يقف خلفها فهي أعمال مدانة، أما الحروب التي أشرت اليها فهي في هذا الظرف بالذات وتحركها بهذه القوة وبهذا الاندفاع الهدف منها عرقلة مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته وتعطيل قرارات الرئيس عبدربه منصور هادي للحيلولة دون أن يواصل مشروعه التحديثي لأن مخرجات الحوار أصبحت مشروعاً سُلّم لرئيس منتخب بالتوافق ولأن المشروع قد سُلّم للرئيس توافقنا عليه جميعاً فلزاماً علينا أن نقف بجانبه ونسانده لإنجاح المشروع وقيادة سفينة البلد وإيصالها الى بر الأمان، هؤلاء الذين نزلوا للساحات ونسمع بالانفجارات هنا وهناك لا يريدون الأمن والاستقرار وهذه الأعمال تتقاطع كلياً مع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقراري مجلس الأمن التي تؤكد على أمن واستقرار ووحدة اليمن وللتعامل مع هذه الاعمال التي تتم خارج سلطات الدولة والقوانين النافذة يتطلب من كافة شركاء الحوار وشركاء المرحلة سواءً الموقعين على المبادرة الخليجية وآليتها أو الذين لم يوقعوا ولكنهم شاركوا في مؤتمر الحوار وأصبحوا ضمنياً ملتزمين بالمبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن 2014 و2051، وبالتالي عليهم جميعاً الالتزام بتنفيذ مخرجات الحوار وإزالة أي عوامل للتوتر قد تعيق تنفيذ مخرجات الحوار وهذا يوجب على كافة الشركاء تسمية كل من يخرج عن النظام والقانون بتلك الأعمال كما أن عليهم الاسهام الجاد في البرامج والخطط التي يضعها الرئيس لتنفيذ مخرجات الحوار بدءاً بالإعداد بصياغة الدستور ثم الاستفتاء عليه والتهيئة للانتخابات البرلمانية والرئاسية، وفي تصوري انه كل ما كان هناك طموحات شخصية وطموحات أسرية ومناطقية وطموحات تاريخية فإن ذلك من المعوقات الأساسية أمام الرئيس هادي وأمام مخرجات الحوار، ولذا لابد على رئيس الجمهورية أن يتحرك سريعاً وفقاً للدستور الحالي والقوانين النافذة لمواجهة هذه الأعمال، وبإمكانه طلب مساندة الدول الراعية للمبادرة الخليجية ومن مجلس الأمن لمساندته والوقوف معه لتجاوز تلك التحديات ومن يثبت أنه يقف خلف تلك الأعمال .. استمرار الحروب في صعدة وغيرها من المحافظات ليس في صالح اليمن .. النزوح من صعدة ليس في صالح اليمن، لأنك قد تنزع فتيل الأزمة من هنا فتشتعل في مكان آخر، ولذلك يجب تحديد المخطئ بشكل دقيق وتطبيق القانون عليه لأننا الآن بصدد ترسيخ نظام مرتكز على أسس وقواعد الدولة المدنية الحديثة التي يتساوى فيها الجميع.

الجنوب ليس ملكاً لأحد

● وماذا عن مخاطر الاعمال التصعيدية

ما تشهده الساحة يجعلنا نفكر ألف مرة قبل الأقدام على تقسيم خارطة اليمن

بن عمر لم يعد وسيطاً محايداً في اليمن ولابد من استبداله

قرارات الرئيس هادي يجب أن تنصاع لها كل النخب

تصاعد الانفلات الأمني في رداع

اطلق مسلحون النار السبت على مبنى المجمع الحكومي وإدارة أمن المنطقة برداع محافظة البيضاء، وسمع دوي عدد من الانفجارات العنيفة وإطلاق الرصاص في ارجاء المدينة. وقال مصدر أمني أن الاعتداء جاء من اتجاه مبنى مؤسسة الكهرباء القديمة خلف سكن المهمشين برداع، مؤكداً تصدي رجال الأمن لهم.. دون أن تسفر المواجهات عن أي إصابات.وفي سياق ذي صلة، أقدم مسلحون على احراق محل تجاري لبيع الالكترونيات والجوالات بالفرزة بالشارع العام لمدينة رداع.. ولاذوا بالفرار.

كما أطلق مسلحون النار على المواطن "يوسف احمد عايض" بسوق رداع المركزي، ثم لاذوا بالفرار أمام أنظار عشرات المواطنين المتواجدين في السوق العام بالمدينة.

الأمنية تمدد منع حركة الدراجات النارية لمدة شهر

أقرت اللجنة الأمنية العليا، السبت استمرار منع حركة الدرجات النارية في أمانة العاصمة ابتداء من 1 فبراير وحتى 28 فبراير 2014م. وصرح مصدر مسئول باللجنة الأمنية العليا: أن تمديد قرار المنع جاء نظراً لاستمرار استغلال الدراجات النارية من قبل العناصر التخريبية والإرهابية لتنفيذ أعمالها الإجرامية والجبانة والتي تستهدف العديد من الأبرياء سوءا من أبطال القوات المسلحة والأمن أو الشخصيات أو الكوادر الوطنية والمواطنين أو الضيوف والزائرين لبلادنا.